تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالتطبيق على جامعة الزقازيق فى مصر

(دراسة حالة)

إعداد

أ.د. نعيم فهيم حنا

أستاذ المحاسبة

كلية التجارة جامعة الزقازيق

د.هشام حسيني جندية

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة جامعة الزقازيق

أماني عادل محفوظ إبراهيم

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة جامعة الزقازيق

amanyadel25@gmail.com

مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الخامس والأربعين ـ العدد الأول يناير 2023

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

ملخص :

استهدفت تلك الدراسة تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وأثره فى الوحدات الحكومية بجامعة الزقازيق، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بالزيارات الميدانية واستخدام اسلوب المقابلة (Interview) مع القائمين على تطبيق النظام والمستفيدين منه فى جامعة الزقازيق، وذلک بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وقد أسهمت فى زيادة تبصير الباحثة من خلال تقييم وتحليل توافر المقومات الأساسية اللازمة لنجاح النظام (تقدير الموقف SWOT Analysis)؛ وذلك عن طريق جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات بشكل مفصل وعميق وأكثر دقة، حيث اعتمدت الباحثة على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة والذى تمثل في الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق والبالغ عددهم 16 وحدة حسابية، وقد تم الوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه تطبيق نظام ,GFMIS والتى أدت إلى بطء تنفيذه، وأيضاً القدرات الذاتية للنظام؛ وذلک لتطوير المنظومة الرقابية وتحقيق الإستفادة الكاملة الحقيقية منها، وتيسير الإجراءات اللازمة لأداء الخدمات العامة بكفاءة وفعالية مع الحفاظ على المال العام.

كما قامت الدراسة بإلقاء الضوء على أهم نظم حوسبة إدارة المال العام وتوضيح أثر تطبيق هذه النظم على تطوير الرقابة على المال العام، وذلك من خلال تناول هدف ومكونات كل نظام وموقف التنفيذ الفعلى للنظام. وقد توصلت الدراسة إلى المقترح الإسترشادي لتطبيق نظامGFMIS ؛ ومن خلال ذلک المقترح سيتم تقديم الإجراءات والإصلاحات المطلوبة والقابلة للتطبيق لحل المشاكل التى تعيق كفاءة وفاعلية تطبيق النظام وتحقيق التكامل بين كافة الأنظمة المالية الآخرى . وقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتطوير أبعاد نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والنظم الفرعية المكملة له من نظم الدفع والتحصيل الإلكترونى GPS&GPOS مع تطوير الفكر الرقابى وتوافر الرؤية الرقابية السليمة، وبالتالى تحسين جودة النظام الرقابى.

الكلمات الدالة: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ,(GFMIS) نظم الدفع والتحصيل الإلكترونى ,GPS& GPOS إدارة المال العام ,(PFM) فعالية الرقابة المالية، نظام الرقابة الداخلية.

أولاً: مقدمـة

أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التى تضمن بقاء المؤسسات الحكومية وإستمرارها فى تحقيق مستوى أعلى وتقديم أفضل للخدمات، لذا بدت جهود وزارة المالية المصرية في حوسبة الوحدات الإدارية في القطاع الحكومى خلال الفترة الأخيرة واضحة؛ وذلك من أجل تطوير آليات عمل الإدارة المالية الحكومية فى مصر والضبط الداخلي ودعم الإصلاح المالي بالدولة، حيث تم الإشارة إلى أحد برامج العمل الوطنى الحكومى الذى يجرى العمل على تنفيذه من قِبل وزارة المالية والخاص بمشروع تطبيق وتفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية **Government FinancialManagement Information System (GFMIS)** دعماً لعملية التحول الرقمى وتحقيق الشمول المالى ضمن رؤية مصر 2030، وهو نظام قائم على خلق نظام مالى محاسبى وإدارى حكومى محوسب ومتكامل يربط كافة العمليات المالية والمحاسبية للوزارات والوحدات الحكومية والمراكز المالية مع وزارة المالية [(1)].

يعتبر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) أحد أنظمة تخطيط موارد الأعمال **Enterprise Resource Planning (ERP)**[(2)]، والذى يمكن تعريفه بأنه هو نظام إلكترونى يربط بين جميع الجهات الإدارية الحكومية، ويتضمن جميع وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التى تتم فى كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بداية من مرحلة التخطيط الإستراتيجى انتهاءاً الى إصدار التقارير الختامية النهائية بهدف ضمان تكامل المعلومات والإجراءات؛ والذى بدوره يُمكن المؤسسات الحكومية من استخدام و إدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بفاعلية وكفاءة عن طريق توفير حل متكامل لجميع حاجتها المتعلقة بمعالجة المعلومات.

وينبغى الإشارة إلى أن معظم الجامعات الحكومية فى مصر - ومنها جامعة الزقازيق موضوع الدراسة – تعانى العديد من المشاكل، لعل من أبرزها قصور النظم الرقابية الحالية على تحقيق الأهداف المطلوبة، وعدم توافر الرؤية والفكر الإدارى السليم للرقابة على الموارد المالية المخصصة لها، لذا تهدف وزارة المالية الى تحويل الوحدات الحسابية الحكومية إلى إدارة الكترونية كاملة عصرية أكثر

---

(1)Al Murtada, Mohammad & Hamdan, Mohammad (2016), The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the Government Budgeting, International Journal of Business and Social Science.
(2)Aminatu, M. (2015). The Impact of Integrated Financial ManagementSystemonEconomic Development: The Case of Ghana. (P: 71).

إحترافية، وجامعة الزقازيق بإعتبارها هيئة إدارية حكومية هى الأكثر تأثراً بهذه التقنية نسبة لدورها الهام فى المعالجة السريعة والدقيقة للبيانات، والدقة الفائقة فى التقارير المالية؛ مما يفى بإحتياجات وزارة المالية من المعلومات الملائمة بصورة أكبر مما كان الحال سابقاً عليه (العمل المحاسبى فى ظل النظام اليدوى)، لذا تعد الدراسة الحالية امتداداًللدراسات السابقة فيما يتعلق بتقييم تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وقدرته على تحقيق أهدافه ألا وهى تحقيق الرقابة الفعالة والشاملة على المال العام والتحقق من الإستغلال الأمثل للموارد القومية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة فى ضعف نظام إدارة المالية العامة **Public Financial Management (PFM)** فى مصر، حيث عانى القطاع الحكومى ولفترات طويلة بسبب عدم وجود أنظمة محوسبة ومتطورة تسهل الإجراءات المحاسبية، والإستعاضة عن الأساليب اليدوية والورقية التقليدية، بالإضافة إلى هدر الوقت والجهد اللازم لعمليات المتابعة والتفتيش للأعمال المحاسبية التى تتم بشكل يدوى؛ الأمر الذى أدى إلى ضعف الشفافية فى الإفصاح عن المعاملات المالية الحكومية للإستخدامات والموارد، وضعف الرقابة المالية وبالتالى إتساع دائرة الفساد فى الجهاز الإدارى للدولة، وعدم توفر قاعدة معلومات مالية حكومية دقيقة عن حجم المصروفات والإيرادات لكافة جهات الدولة، وبالتالى عدم الدقة فى تقديرات الإستخدامات والمواردللموازنة العامة للدولة، مما ترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بسبب ضعف المعلومات المالية حول إجمالى الإنفاق مما كان له أثر سلبي على زيادة قيمة الدين العام. ومن هنا كان لابد من إيجاد حلول لتغير مجرى العمل المحاسبى فى القطاع الحكومى، وتغيير مفهوم الرقابة على المال العام ليشمل الرقابة على الأداء والرقابة على الموارد القومية، وبالتالى لابد من تقييم موقف الرقابة الحالى وقدرته على تحقيق أهدافه والتحول للمفهوم الشامل [1].

وقد إحتلت مصر المرتبة رقم 117 من بين 180 دولة طبقاً لمؤشرات الشفافية الدولية لعام 2017 والصادر عن منظمة الشفافية الدولية [2]، وبالتالى ظهور العديد من قضايا الفساد والإختلاس المالى

---

(1) السيد، أبو زيد كامل السيد، 2015، " تشخيص حالة الرقابة على المال العام في مصر"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ص 20.

(2) الموقع الإلكترونى: http: //www.gfintergrity

على المستوى القومى؛ نظراً لضعف النظم الإدارية والرقابية على منع التجاوزات المتعلقة بالمال العام والإهدار للموارد القومية فى مصر، وذلك فى ظل التوسع الكبير للأنشطة الحكومية والإنفاق العام.
ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود رقابة فعالة على المال العام والتى تتمثل فى الرقابة الوقائية، والرقابة التصويبية، والرقابة العلاجية،مما جعل الحكومة المصرية تعمل على تغيير الأنظمة المتاحة لمعالجة مشكلة جمود النظام المحاسبى وتدعيم عملية الرقابة المالية؛وذلك من خلال آليات عديدة للحفاظ على المال العام وتوفير الشفافية على أعمال الحكومة، ومن أهم تلك الآليات تطبيق منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ضمن برنامج إصلاح الإدارة المالية، وتفعيل المدخل الإستراتيجى لتنمية فكر القائمين بعملية الرقابة؛ وذلك للإستفادة الكاملة من النظام فى تطبيق القواعد التى تلتزم بها الجهات الحكوميةفى تنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتسجيل وتبويب العمليات المالية التى تجريها، وقواعد الرقابة قبل الصرف، وإظهار وتحليل النتائج التى تعبر عنها المراكز المالية والحسابات الختامية[1].

وتعتبر الرقابة المالية من أهم أدوات الإدارة الرشيدة على المستوى القومى؛ حيث تعد آداة فعالة فى تطوير وتوجيه النشاط الإدارى، وتحقيق كفاءة وفعالية أداء القطاع الحكومى، وتقديم الخدمات العامة بمستوى الجودة المقبولة، وفى ظل نظام GFMIS لم تعد الرقابة المالية تقتصر على الرقابة على الإنفاق فقط وقنص الأخطاء (المفهوم الرقابى التقليدى)، ولكن أصبحت منظومة وقائية مانعة للأخطاء والغش، وتصويب الأخطاء وعلاجها، وأداه للتأكد من ترجمة الأهداف والإستراتيجيات للجهة الحكومية إلى مهام تنفيذية، وتطبيق المفهوم الشامل للرقابة؛ وذلك من خلال مجموعة من النظم المتكاملة والأساليب الفنية المستخدمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات لتوفير المعلومات فى الوقت المناسب، بالإضافة إلى التحقق من فعالية النفقة العامة وقدرتها على تحقيق أهدافها، وإنجاز وتطوير العمليات فى جميع المستويات الإدارية؛ وذلك لترشيد عملية إتخاذ القرارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
وقد أصبح لتكنولوجيا المعلومات مساهمة كبيرة فى المجال الرقابى وإنجاز العديد من المهام المعقدة، وبالتالى أصبحت الرقابة الفعالة تقوم على الآتى [2]:

---

(1) الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية قبل الصرف على الإنفاق العام، 2014، قطاع الحسابات والمديريات المالية، وزارة المالية، ص 8.

1- مكى، محمد فخرى، 2012، " نظم معلومات الأعمال – مدخل إستراتيجى"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق ص 2.21

- الإدراك التام للتطورات والتغيرات فى النظم والأجهزة الرقابية.
- إستيعاب الرقيب بأهمية تطبيق الفعالية الرقمية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات فى تطوير المنظومة الرقابية لتواكب التطورات فى مجال التقنيات الحديثة ورفع كفاءة النظم والأجهزة الرقابية.
- إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتفعيل الحوسبة والنظم الرقمية فى المجال الرقابى.

وبدراسة إستطلاعية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS فى جامعة الزقازيق تبين وجود العديد من المشاكل ومنها:

- إستمرار إعتماد الأجهزة الرقابية بالوحدات الحسابية بالجامعة بشكل أساسي على الأساليب الورقية والدفترية حتى الأن، فضلاً عن أنه لا توجد لغة توافقية بين النظام الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات والتقارير الناتجة عن نظم GFMIS.
- إقتصار مفهوم الرقابة بدعم نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تحقيق الرقابة المالية المستندية فقط على عمليات الصرف والإنفاق، دون الرقابة على الآداء بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، والرقابة على الموارد المالية المخصصة.
- عدم الإهتمام بقياس مدى التقدم فى مستوى إنجاز المهام الرقابية بعد تطبيق نظام GFMIS، وإستخدام هذه النتائج فى التطوير والتحديث المستمر، حيث يُعد النظام أحد المداخل الإدارية المعاصرة لتطوير إدارة المنظمات الحكومية، والذى لابد أن ينعكس بدوره على رفع كفاءة وفاعلية الأداء، وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة، والأستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- قصور تطبيق نهج النظم فى الوحدات الحسابية، وعدم حدوث تغيرات وتحسينات مؤسسية ملائمة لتطوير الفكر الرقابى، حيث يتوقف نجاح تطبيق نظام GFMIS على توجه المؤسسة ككل وليس على القائمين به فقط.
- ضرورة الإنتقال من الرقابة التقليدية التى تنحصر فى تحقيق الرقابة على الإنفاق إلى الرقابة التقييمية والتى تركز على تحقيق الأهداف المخططة؛ وذلك من خلال ترجمة تلك الأهداف إلى إستراتيجيات ومهام تنفيذية والرقابة على تحقيقها، وبالتالى تحول مفهوم رقابة الأموال إلى إدارة الأموال والموارد المخصصة وفقا للأهداف المرجوة.

- إعتماد نجاح تطبيق نظام GFMIS على خبرة القائمين به، وتعتبر هذه الخبرة كامنة غير ممنهجة ويتم إكتسابها عبر فترة زمنية من العمل، لذا لابد من ترجمة هذه الخبرات إلى قواعد عمل حتى تكون قابلة للتطوير والتصويب والتعميم.
- لا يوجد إهتمام كافى بدراسة إحتياجات وتوجهات المستفيدين بجامعة الزقازيق وعدم تبنى مقترحاتهم وردود أفعالهم تجاه تلك النظم المُطبقة، حيث أنه يمكن الإشارة إلى الهيكل الهرمى للعملاء المستفيدين من نظم (GFMIS) فى جامعة الزقازيق كما يلي: الجهات الرقابية، الطلاب، الإدارة العليا للجامعة، النقابات والمؤسسات المختلفة، القائمين على إدارة الدولة، أعضاء هيئة التدريس.

ويمكن تلخيص المشاكل السابقة فى المشكلة البحثية التالية:

تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ومعرفة تأثيرتطبيق هذا النظام على جامعة الزقازيق، وما الآثر المدرك لتطبيقه علىكفاءة الأداء المالى وإدارة التدفقات المالية الحكومية وتوظيف الأموال المتاحة، ودوره فى تطبيق المفهوم الشامل للرقابة والتحول من الرقابة التقليدية إلى الرقابة التقييمية والتركيز على الأهداف المخططة وسبل تحقيقها، ودوره فى الرقابة على إدارة الموازنة العامة للدولة وتقييم الأداء المؤسسى والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وما هى العوامل التى تساعد على تأهيل وإستيعاب القائمين على تلك النظم والمتعاملين مع جامعة الزقازيق للتعامل مع التطبيقات الحديثة، ومدى تلبية تلك النظم المُطبقة بالجامعة لإحتياجات المستفيدين والعملاء، وضرورة تحديث الحقيبة والمناهج التعليمية للتعليم الجامعى ومابعده من الدراسات العليا لتتضمن النظم والتطبيقات الحديثة فى المحاسبة الحكومية.

ومما سبق، يمكن صياغة الأسئلة البحثية للدراسة الحالية على النحو التالى:

1) ما مدى تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تطوير النظام الرقابى وتحقيق أهدافه فى جامعة الزقازيق ؟

2) ما مدى تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على رقابة المال العام وتنفيذ العمليات المحاسبية والمعاملات المالية (الصرف والتحصيل وتنفيذ الموازنة) ؟

3) ما هى أوجه القصور فى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ؟

4) ماهى العوامل التى تعيق تحقيق الإستفادة الحقيقية الكاملة من نظم GFMIS بجامعة الزقازيق؟

5) ما مدى التكامل وتأثيرة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) والأنظمة المالية الأخرى على كفاءة إدارة المالية العامة بجامعة الزقازيق ؟

ثالثاً: هدف الدراسة

فى ضوء مشكلة الدراسة السابقة يمكن بلورة الهدف الرئيسى من الدراسة الحالية فدراسة وتقويم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى جامعة الزقازيق ومدى قدرته على تحقيق أهدافه، وينبثق من هذا الهدف الرئيسى الأهداف الفرعية التالية :

- تقييم واقع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى جامعة الزقازيق من خلال دراسة وتقييم توافر المقومات الأساسية لنظم المعلومات الإلكترونية **(تقدير موقف SWOT)**.
- تحديد مدى مساهمة نظام (GFMIS) فى تطوير النظام الرقابى، والوصول للوضع الأمثل للرقابة، وتنفيذ المعاملات المالية والمحاسبية، وتحسين معايير المساءلة المالية بجامعة الزقازيق.
- الوقوف على التحديات التى تواجه نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى جامعة الزقازيق وأنواعها وأسس إدارتها وآليات تقييمها والإجراءات المتبعة للحد منها.

رابعاً: أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى العديد من الإعتبارات أهمها مايلى:

1. تطوير النظام الرقابى من خلال إعادة هندسته بدعم نظم (GFMIS)؛ وذلك بما يمكنه من تحقيق مفهوم الرقابة الشاملة على المال العام، والحفاظ على الموارد القومية، والحد من ظهور الإختلاسات.

2. توضيح النموذج المقترح لتطبيق منظومة رقابية إلكترونية تواكب التطور التكنولوجي، وتنطوى تلك المنظومة على نظم مالية متكاملة والتى تعتمد بالكامل على تكنولوجيا المعلومات المعقدة.

3. بيان الدور الذى تلعبه منظومة (GFMIS) فى تحقيق جودة الرقابة، وزيادة كفاءة العمليات، وتحسين الخدمات المقدمة.

4. كما يستمد البحث أهميته من أهمية الآثار والإنعكاسات المترتبة على تطبيق منظومة (GFMIS) حيث :

- سرعة التواصل إلكترونياًمع وزارة المالية والربط الإلكترونى بين كافة الوزارات والهيئات الموازنية بوزارة المالية مباشرة، وتمكين إجراء وظائف إدارة المالية العامة بكفاءة وفاعلية من خلال توحيد الإجراءات المالية والمحاسبية.
- تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الأخطاء والتنبيه الفوري لحالات عدم الإلتزام بحدود الصرف النقدى والتجاوزات على مستوى كافة قطاعات الدولة.
- توفير معلومات مالية دقيقة فى الوقت المناسب للجهات التنفيذية المعنية بإتخاذ القرارات، وتقديم قاعدة بيانات تاريخية دقيقة عن حجم المصروفات والإيرادات للوحدة الحسابية وتسهيل عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء.
- القيام بكافة العمليات المالية الحكومية الخاصة بالسداد والتحصيل مركزياً من خلال استخدام نظام الدفع الإلكتروني (GPS) ونظام التحصيل الإلكترونى (GPOS)الذى يسهم فى سرعة التحول من الإقتصاد غير الرسمى الى الإقتصاد الرسمى.

خامساً: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على مفهوم وأهداف نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)،حيث قامت الباحثة بالدراسة التطبيقية الميدانية على جامعة الزقازيق والوحدات الحسابية التابعة لها، واستخدام أسلوب المقابلات مع القائمين على تلك النظم والمستفيدين منها؛ وذلك من خلال الخطوات التالية:

- تقييم وضعية النظام فى الوقت الحالى وفعالية مكوناته؛ وذلك لتحديد وتحليل جوانب القوة والنقاط التي تحتاج الى تطوير والفرص المتاحة والتحديات (SWOT Analysis) وذلك من واقع دراسة الحالة فى الجامعة.
- تحديد نقاط الضعف واقتراح الحلول القابلة للتطبيق لعلاج بعض المشاكل والسلبيات الموجودة وذلك لضمان نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
- تقييم قدرة النظام على منع الأخطاء والغش وحالات التلاعب.
- تقييم مدى قدرة النظام على تحقيق الأهداف المرجوة والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

- دراسة كيفية تحقيق الإستفادة الحقيقية من تلك النظم لتفعيل جودة النظام الرقابى، ووضع نظام شامل لها؛ وذلك من حيث :

1. **الإدراك:** الإدراك والإقتناع واليقين لدى كافة العاملين بجامعة الزقازيق بأهمية نظم GFMIS فى تحقيق الرقابة المالية الفعالة، ومدى قصور الأساليب اليدوية والتقليدية وعدم فاعليتها.
2. **الإستيعاب:**الوعي والإستيعاب بإلزامية تنفيذ السياسة العامة للدولة وأهمية التطور الحادث فى النظم المُطبقة، ودوره فى تفعيل نظام الرقابة الشاملة على المال العام.
3. **التفعيل والتطبيق:** تطوير نظام الرقابة على المال العام بدعم نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على ضوء التجارب السائدة فى مجال التطبيق، وذلك للحفاظ على المال العام.

وسوف تقتصر الدراسة الحالية على تقديم مقترح إسترشادي لتغطية الجوانب التالية:

- **الجانب الأول:** تطوير الفكر الرقابىوالقائم على تطبيق نظام الرقابة الشامل وإدارة المال العام، حيث أن تطوير المنظومة الرقابية ليس مرهوناً فقط بالجوانب التقنية كالبرمجيات والمعدات والشبكات، ولكنه يرتبط بالكثير من العوامل الأخرى كالوعى العام والتأهيل بقدر كافى لإستخدام الأساليب التكنولوجية.
- **الجانب الثانى:** تحديد الوضع الرقابى الأمثل لنظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتعظيم الإستفادة من تطبيق تلك النظم، وتوطينها فى مجال الرقابة.

ويمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالى :

" إن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) والنظم الفرعية المكملة له مع تطوير الفكر الرقابى وتوافر الرؤية الرقابية السليمة، يؤدى إلى تحسين جودة النظام الرقابى ".

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من كافة الوحدات الحسابية فى جامعة الزقازيق، فقد كانت الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق من أوائل الوحدات الحسابية التى طبقت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وهى:

الوحدة الحسابية الفرعية بإدارة الجامعة.
الوحدة الحسابية لكلية الطب البشرى.
الوحدة الحسابية لكلية الصيدلة.
الوحدة الحسابية لكلية طب الاسنان.
الوحدة الحسابية لكلية العلوم.
الوحدة الحسابية لكلية الطب البيطرى .
الوحدة الحسابية لكلية الهندسة.
الوحدة الحسابية لكلية الحاسبات والمعلومات.
الوحدة الحسابية لكلية التربية.
الوحدة الحسابية لكلية الأداب.
الوحدة الحسابية لكلية التربية النوعية.
الوحدة الحسابية لكلية التجارة.
الوحدة الحسابية لكلية الحقوق.
الوحدة الحسابية لكلية الزراعة.
الوحدة الحسابية لكلية التنمية والتكنولوجيا.
الوحدة الحسابية لمستشفيات جامعة الزقازيق.

وفى إطار ذلك، قامت الباحثة بالزيارة الميدانية لكافة الوحدات وإجراء المقابلات مع القائمين على تطبيق النظام والمستفيدين منه فى جامعة الزقازيق ـ محل الدراسة ـ للوقوف على المشاكل الرقابية التى تواجه تطبيق نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية، وأيضاً القدرات الذاتية لتلك النظم بجامعة الزقازيق؛ وذلك لتطوير المنظومة الرقابية وتحقيق الإستفادة الكاملة منها، وتيسير الإجراءات اللازمة لأداء الخدمات العامة بكفاءة وفعالية مع الحفاظ على المال العام لجامعة الزقازيق، ومنها:

اسم الوحدة	المزايا المُحققة من تطبيق نظمGFMIS	المشاكل والمعوقات التى تواجه تطبيق نظم GFMIS
الوحدة الحسابية لكلية الزراعة	– سرعة إنجاز إجراءات إعداد الإجور والمرتبات وإصدارها طبقا لمواعيد صرف مرتبات العاملين. – تطبيق نظام الحوافز الإيجابية والسلبية (حافز الميكنة) وفقاً لنسب الإنجاز. – السرعة والدقة فى إعداد الحساب الختامى، وخفض زمن تلقى نتائج	– مضاعفة أعباء العمل على الموظفين وهو الوضع القائم حالياً حيث يتم العمل على نظام (GFMIS) بالتوازي مع العمل يدويًا على النظام الدفتري. – يتطلب النظام التعديلات التى تمثل الإنذار المبكر لطلب الدعم والتعزيز المالي وذلك عند عدم توفر الإعتمادات

	الأعمال والتقارير.	المالية أو عند قرب نفاذها.
الوحدة الحسابية لكلية الحاسبات والمعلومات	– توفير المعلومات بشكل لحظى ودقيق لكافة الأطراف المعنية على أختلاف مواقعهم الجغرافية. – التمكن من معاينة كل بيانات الموظفين المالية ودرجاتهم الوظيفية وتخصصاتهم على مستوى الإدارات والشهور من خلال الرقم القومى للموظف. – القيام بكافة العمليات المالية الحكومية الخاصة بالسداد والتحصيل مركزياً من خلال استخدام نظام الدفع الإلكتروني Government Payment System (GPS).	– مازال لدى الكثير من القائمين على تطبيق النظام الفكر الخاطئ بأنه يسهم فى إضفاء مزيد من الروتين الحكومى، وإن الشيكات والدفاتر الورقية هى الأفضل والأكثر سهولة ومنفعة. – عدم الإهتمام بالعوامل التى تساعد على التأهيل المستمر للقائمين على الرقابة الداخلية والمتعاملين مع الجامعة، للتعامل والإستفادة من النظم التكنولوجية الحديثة. – خروج الخبرات الموجودة بالكليةعلى المعاش.
الوحدة الحسابية لكلية التربية النوعية	– تحديد المسئوليات داخل الوحدة الحسابية. – تحقيق مبدأ السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة. – إستخراج تقارير تفصيلية وإجمالية لأرصدة الإجور واستحقاقات كافة الموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالكلية. – تحسين كفاءة إدارة المشتريات والمخازن بالكلية. – يتيح النظام كافة المعلومات الممكنة عن العمليات المختلفة لكافة الأطراف المتعاملة، وبالتالى توفير مزيد من الشفافية والوضوح.	– ندرة الموارد البشرية القابلة للتأهيل. – قلة عدد الموظفين العاملين فى الوحدة الحسابية والبالغ عددهم (5) موظفين. – غياب الوعي المحاسبي، حيث ان الكوادر البشرية غير مؤهلة أو مهيأة للعمل على نظام (GFMIS) والإستفادة الحقيقية من الوسائل التقنية الحديثة مما يؤدى إلى عدم تحقيق جودة الخدمات المقدمة.

الوحدة الحسابية لكلية التجارة	– تحقيق الإنضباط المالى ومنع حدوث الأخطاء، ومراقبة تنفيذ الموازنة إلكترونياً. – تنفيذ الموازنة العامة بطريقة إلكترونية وتحقيق الوفورات المختلفة فى الوقت والتكلفة. – كشف الإنحرافات فى وقت مبكر، لإتخاذ القرارات التصحيحية فى الوقت المناسب. – توصيل المعلومات المختلفة إلى كافة الأطراف المستفيدة. – تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للحد من الأخطاء. – توفير معلومات مالية دقيقة فى الوقت المناسب للجهات التنفيذية المعنية بإتخاذ القرارات، وتقديم قاعدة بيانات تاريخية دقيقة عن حجم المصروفات والإيرادات للوحدة الحسابية.	– عدم إتاحة آلية تسمح للموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالوصول الى كافة مستحقاتهم المالية التى حصلوا عليها وأى معلومات أضافية. – مشكلة حدوث تغيير فى حالة بعض الموظفين، وعدم القدرة على إستكمال العمل داخل الجهة (بسبب مثلا: الوفاة، أو الفصل، أو قرار جزاء وخصم، أو أسباب أخرى)؛ وذلك بعد إرسال كشوف الأجور من شئون العاملين إلى إدارة الحسابات، وعدم إبلاغ إدارة الحسابات بذلك قبل التوقيع على إستمارات الأجور، مما يترتب عليه وضع مبالغ مالية للعاملين بدون وجه حق نتيجة تغير الحالة الخاصة بهم؛ ومن ثم إمكانية حصول العديد من العاملين على مرتباتهم وأجورهم بشكل مقدم قبل نهاية شهر العمل الفعلى، وبالتالى إهدار المال العام.
الوحدة الحسابية لكلية الحقوق	– التنبيه الفوري لحالات عدم الإلتزام بحدود الصرف النقدى والتجاوزات المالية. – سرعة التواصل إلكترونياًمع وزارة الماليةوالربط الإلكترونى بين الوحدة الحسابية والهيئة الموازنية بالجامعة. – الإلتزام بمواعيد إصدار التقارير المالية المطلوبة وتعزيز الرقابة والمساءلة المالية.	– الإعتقاد الخاطئ لدى القائمين على النظام بأن إستخدام الشيكات والدفاتر الورقية هو الأفضل والأكثر سهولة، وأن نظام (GFMIS) مجرد نظام تطبيق شكلي لا يحقق طفرات في نظام الرقابة الداخلية. – قلة عدد الموظفين العاملين فى الوحدة الحسابية والبالغ عددهم (6) موظفين.
الوحدة الحسابية لمستشفيات جامعة	– متابعة المناقصات والمشروعات التى تنفذ إلكترونياً. – إصدار تحذيرات فورية عند وقوع مخالفات أو إنتهاك للمعايير والقوانين. – توفير بيانات لحظية عن كافة الأصناف التى تحتاج إلى دعم وشراء. – توفير بيانات لحظية عن كافة محتويات	– قصور أدلة الإثبات التقليدية كالوجود الفعلى للأصول الملموسة؛ فقد يجد المراجع نفسه فى حاجة إلى استخدام أساليب حديثة يمكن من خلالها الحصول على هذه الأدلة بإستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية الإلكترونية بدلاً من الأساليب التقليدية.

الزقازيق.	**المخازن.** **– زيادة القدرة على تحقيق الرقابة المركزية، والرقابة الداخلية لمنع وإكتشاف الإحتيال المحتمل والفعلى.** **– توفير الوقت والجهد؛ من خلال وجود نظام لتخزين وإسترجاع المعلومات عند الحاجة.**	**– ضرورة أن يستند النظام على على أساس فكرى ومنهجى يوفر الفهم الشامل لأبعاد هذا الإصلاح وكيفية تطبيقه، وذلك حتى يمكن تكوين رأى موضوعى عن سلامة الأعمال والتصرفات.**

وتستنتج الباحثة من خلال العرض السابق لبعض الزيارات الميدانية والدراسة التطبيقية التى قامت بها على الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق أن الموقف الحالى "Position Appraisal" لنظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى جامعة الزقازيق يشمل الجوانب التالية:

1. جوانب القوة (Strengths)

تشمل القدرات الذاتية لنظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بجامعة الزقازيق؛ وذلك لتطوير المنظومة الرقابية وتحقيق الإستفادة الكاملة منها، وتيسير الإجراءات اللازمة لأداء الخدمات العامة بكفاءة وفعالية مع الحفاظ على المال العام لجامعة الزقازيق، وتتمثل جوانب القوة فى الآتي:

- وجود توجه عام لدى الدولة فى تحديث أنماط العمل الحكومي لتتلائم مع "مصر الرقمية" بما يضمن الإستغلال الأمثل للموارد العامة، وترشيد الإنفاق، وحسن إدارة المخصصات المالية بما يساهم فى إرساء دعائم التنمية الشاملة والمستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030.
- تطبيق نظام محاسبى فعال يهدف للتحول من رقابة المال العام إلى إدارة المال العام.
- تغيير المفهوم التقليدي للرقابة والذى يقتصرعلى الرقابة المستندية فقط والتحول الى الإهتمام بالرقابة على الآداء والخطط والأهداف، ووجود فكر موحد ومتجانس ومتكامل بين كافة المسؤولين لتحقيق الإستفادة الحقيقية من تطبيق نظم GFMIS.
- حوسبة جميع مدفوعات الحكومة المصرية وعدم إصدار الشيكات الورقية، وإغلاق الحسابات البنكية المتعددة، وبالتالى تخفيض تكاليف تلك الشيكات والحسابات.
- توفير شبكة معلوماتية آمنة وشاملة ومتكاملة لعمليات الإدارة المالية فيما بين وزارة المالية والوحدات الحكومية بالجامعة؛ لتوفير المعلومات بشكل لحظى ودقيق لكافة الأطراف المعنية على أختلاف مواقعهم الجغرافية.

- حوسبة النظام المحاسبى الحكومى وتحويل دورة الحسابات المستندية الى إلكترونية، ومواكبة تكنولوجيا الدفع الحديثة وإدخال أساليب تكنولوجيا المعلومات فى العمل الإدارى والرقابى.
- توفير قاعدة بيانات كاملة للموظفين (بيانات مالية، إدارية، شخصية، صحية)، ومعاينة كل بيانات الموظفين المالية ودرجاتهم الوظيفية وتخصصاتهم على مستوى الإدارات والشهور من خلال الرقم القومى للموظف.
- سرعة إنجاز إجراءات إعداد الإجور والمرتبات وإصدارها طبقا لمواعيد صرف مرتبات العاملين ومستحقاتهم الاخرى بكافة الجهات الحكومية والتى تحدد من قِبل وزارة المالية، ودقة إحتساب الضرائب المستقطعة والدمغة على الرواتب والتأمينات الإجتماعية مع تحديد رقم وتاريخ التأمين ورقم البطاقة العلاجية والمكتب التأمينى التابع له.

2. النقاط التي تحتاج الى تطوير(Weaknesses)

- إستمرار إعتماد أجهزة الرقابة بشكل أساسي على الأساليب الورقية والدفترية حتى الأن، فضلاً عن انه الى الأن لا يوجد لغة توافقية بين النظام الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات والتقارير الناتجة عن نظم GFMIS.
- ان تطبيق نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية ليس مرهوناً فقط بالجوانب التقنية كالأجهزة والشبكات والمعدات، ولكنه يعتمد بشكل أساسي على الوعى والإستيعاب لدى المستخدمين والمتعاملين مع جامعة الزقازيق.
- الدخول فى مرحلة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى مجال الرقابة والمعاملات المالية قبل الإهتمام بضرورة تطوير وتهيئة الفكر الرقابي للعاملين بالوحدات الحكومية مما أدى الى إنخفاض كفاءته فى العديد من الوحدات الحسابية بالجامعة، وبالتالى تعطيل دوره الرقابي المانع للأخطاء والغش والإنحراف المالى والإدارى.
- مازال لدي بعض من القائمين على تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى الوحدات الحكومية بجامعة الزقازيق الإعتقاد الكامل بأن استخدام الشيكات والدفاتر الورقية هو الأفضل والأكثر سهولة، وأن نظام (GFMIS) مجرد نظام تطبيق شكلي لا يحقق طفرات في نظام الرقابة الداخلية.
- لا يوجد إهتمام كافى بدراسة إحتياجات وتوجهات المستفيدين بجامعة الزقازيق وعدم تبنى مقترحاتهم وردود أفعالهم تجاه تلك النظم المُطبقة، حيث أنه يمكن الإشارة إلى الهيكل الهرمى

للعملاء المستفيدين من نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى جامعة الزقازيق كما يلي: الجهات الرقابية، الطلاب، الإدارة العليا للجامعة، النقابات والمؤسسات المختلفة، القائمين على إدارة الدولة، أعضاء هيئة التدريس.

- عدم إتاحة آلية تسمح للموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالوصول الى كافة مستحقاتهم المالية التى حصلوا عليها وأى معلومات أضافية، وعدم إتاحة أرسال الاستفسارات الخاصة بهم وتقديم الدعم والرد عليها بصورة مركزية وبشكل أفضل.
- عدم الإهتمام بقياس مدى التقدم فى مستوى إنجاز كافة المهام والمسئوليات بإستخدام نظم (GFMIS) وإستخدام هذه النتائج فى التطوير المستمر.

نتيجة المشاكل السابقة لم يتم تحقيق الإستفادة الكاملة من نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) والنظم المكمله له GPS&GPOS، وبالتالي لم يتم توفير معلومات معبرة عن الوضع المالي الحالي بجامعة الزقازيق من خلال الحسابات الختامية عن العام المالي 2020/2019، وهذا ما ظهرمن خلال إتاحة وزارة المالية للوحدات الحسابية إمكانية تعديل الحساب الختامي من خلال التسويات التصويبية والتعديلية.

3. الفرص (Opportunities)

هناك العديد من الفرص التى يمكن تحقيقها من تطبيق نظم GFMIS ومنها:

- التحول الي الفكر الرقابي الشامل، والذى يهتم بتحقيق الرقابة على الأداء والأهداف التى تسعى جامعة الزقازيق لتحقيقها، والتنسيق والتكامل بين الإدارة وكافة الأعضاء من خلال وضع قواعد عمل فعالة قابلة للتحديث والتطويرعن طريق الوقاية والتصويب ووضع الحلول المعالجة.
- حوسبة ورقمنة الوضع الرقابي والخدمات المقدمة للأفراد بالجامعة وتحويل المستحقات المالية بشكل أسرع وأكثر أماناً ومصداقية مما يؤدى الى مقاومة الأخطاء والإنحرافات بكافة صورها.
- وجود المنح والمخصصات الماليةالتي تدعم التدريب في الجامعة.
- وجود فرص متاحة لمن يثبت جدارته فى العمل، وتحديد الإختصاصات والمسئوليات للقائمين على الرقابة الداخلية والخارجية والعاملين بالوحدات الحكومية فى الجامعة.

- تفعيل أساليب المساءلة فى المخالفات المالية حيث توفر نظم GFMIS الصلاحية للأجهزة الرقابية فى الكشف عن المخالفات والمطالبة بمعالجتها ومحاكمة الموظفين عما يرتكبون من مخالفات.
- تنفيذ مبدأ الثواب والعقاب محفزاً لأداء العاملين؛ وذلك لأهمية نظام الحوافز الإيجابية والسلبية وفقاً لنسب الإنجاز لضمان تطبيق النظام بشكل كامل، حيث صدر قرار وزير المالية رقم (4) لسنة 2018 على إثابة العاملين بالجهات الإدارية ووزارة المالية القائمين بالعمل على نظم الميكنة بكل من نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، ونظام الدفع الإلكتروني (GPS) بهدف تحسين كفاءة الأداء ويصرف بإعتماد السلطة المختصة بالجهة الإدارية أو من تفوضه حافز شهري.
- يعتبر تطبيق نظم GFMIS أحد المداخل الإدارية التقنية لتطوير وتقويم الآداء؛ وذلك من خلال وضع إستراتيجية لتطوير منظومة التعليم بجامعة الزقازيق، والتركيز على المحتوي المعرفي للخريجين ليتماشى مع إحتياجات سوق العمل، مما يؤدى إلى وضع جامعة الزقازيق فى سباق التصنيفات العالمية والإقليمية والعربية.
- تحقيق الشمول المالي والتحول من الإقتصاد غير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي، وبالتالى التوجيه السليم للموارد المالية المخصصة للجامعة مما يحقق الإنضباط والشفافية والموضوعية والنزاهة.

4. التحديات والتهديدات (Threats)

هناك العديد من التحديات التى تواجه تطبيق نظم GFMIS ومنها:

- مجهود كبير ومتنوع دون تحديد الأولويات، حيث أنه إلى الأن لم يتم صدور قرارات أو كتب دورية بإلغاء أو تقنين الدفاتر الورقية المحاسبية مما يترتب عليه مضاعفة أعباء العمل على الموظفين وهو الوضع القائم حالياً حيث يتم العمل على نظام (GFMIS) بالتوازي مع العمل يدوياً على النظام الدفتري.

- غياب الوعي المحاسبي فى بعض الوحدات الحكومية، حيث أن الكوادر البشرية غير مؤهلة أو مهيأة للعمل على نظام (GFMIS) والإستفادة الحقيقية من الوسائل التقنية الحديثة مما يؤدى إلى عدم تحقيق جودة الخدمات المقدمة.
- ظهور الكثير من حالات المقاومة باشكالها المختلفة؛ وذلك نتيجة الإهتمام بمرحلة التطبيق الفعلي والحيازة المبدئية للنظام، دون الإهتمام بمرحلة الإستيعاب والتفعيل، فقد أصبحت تقنية المعلومات وأنظمة الحاسوب والإنترنت جزءاً لا يتجزأ من بيئة العمل.
- مقاومة التكنولوجيا من الموارد البشرية حيث تكون ثقافة تعليم الحاسب وتطبيقاته الإلكترونية إختيارية وليس إجبارية؛ وقد أدى ذلك الى عدم إشتراك بعض ممثلى وزارة المالية أو العاملين بالوحدات الحسابية فى التدريب على هذه النظم وفى حالة اشتراكهم لم يتم أخذ الموضوع بجدية، حيث أن التطوير إجباري وليس إختياري.
- خروج الخبرات الموجودة في كثير من الوحدات الحكومية بالجامعة على المعاش.
- خطورة انتحال شخصية التوقيعات (الأول والثاني)، ويكون السبب الرئيسي فى ذلك هو ترك التوقيعات (التوكن) لشخص تابع للوحدة وعدم الإلتزام بالقانون رقم 15 لسنة 2004 والذى يفيد بأنه عهدة شخصية ولا يجوز تداوله مطلقاً.
- غياب معايير قياس الأداء ومدى التقدم فى مستوي إنجاز كافة المهام والمسئوليات الخاصة بنظم (GFMIS)، وإستخدام هذه النتائج فى التطوير المستمر لمنهجية بناء الكوادر وخطة تطوير الكفاءات البشرية.
- إتساع الفجوة بين المناهج والمقررات التعليمية ومتطلبات سوق العمل والواقع العملي.
- تهيئة البيئة الرقابية القائمة لإستقبال التطبيق الكلي للنظم الحديثة، بالإضافة الى توفير البنية التحتية من خلال تطوير الشبكات الداخلية، وأجهزة الحاسب الآلى ذات المواصفات المطلوبة، والتعاون مع مراكز التطوير المهني بالجامعة ومختلف الجهات التنفيذية والرقابية.

ومن العرض السابق توصلت الباحثة إلى المقترح الإسترشادي والذى يعتبر كخريطة طريق لحل المشاكل التى تعيقكفاءة وفاعلية تطبيق نظام GFMIS؛ ومن خلال ذلك المقترحسيتم تقديم الإجراءات والإصلاحات المطلوبة القابلة للتطبيق لكل من هذه المشاكل ومنها:

	المشكلة	الحلول المقترحة القابلة للتطبيق من خلال نظم (GFMIS)
1	عجز أسلوب موازنة البنود والإعتمادات المالية (Line/Itembudgeting) عن قياس كفاءة العمل الحكومي، حيث أن الجهاز الحكومى بصفة عامة والجامعى بصفة خاصة لابد أن يحدد مهمته فى صورة أهداف وبرامج وإجراءات ونتائج، ويتم تقييم وقياس نجاح أو فشل الجهاز الحكومى من خلال قدرته على إنجاز الناتج المحدد، وهذه الرؤية لا تتوافر فى موازنة البنود والإعتمادات المالية.	– أن أحد أهم أساليب ومناهج الإصلاح هو التحرك نحو إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس نموذج موازنة البرامج والمحاسبة عن الآداء (Programs andPerformance Budgeting)؛ وذلك من خلال تحديد أولويات الإنفاق العام وتقسيم محتويات الموازنة على أساس المشروعات والأنشطة والبرامج المستهدف تحقيقها، مع تحديد واضح للوحدات المسئولة عن التنفيذ. – ضرورة التحول من النظر للموازنة بإعتبارها وسيلة وأداة للإنفاق فقط، إلى النظر إليها على أنها وسيلة للإدارة وأسلوب لتحقيق وإنجاز الأعمال المطلوبة وتحقيق كفاءة الأداء.
2	عدم الإتفاق مع فلسفة الإدارة الحكومية الجديدة (New Public Management) والتى تقوم بتطبيق النظم الرقمية GFMIS؛ والتى تهتم فى الأساس بمفاهيم الأداء والأثار والنتائج أكثر من الإهتمام بالمدخلات. ومن منطلق أن مجتمع الدراسة فى هذه الدراسة هو جامعة الزقازيق فعلى سبيل المثال: ليس من المهم تخريج أعداد كبيرة من الطلاب لكن الأكثر أهمية هو جودة المادة العلمية ومدى ملائمة المناهج لإحتياجات ومتطلبات سوق العمل.	– الإنتقال من نظام المحاسبة النقدية والتى تركز على مايتم إنفاقه وتحصيله سنوياً والتحقق من مدى إلتزام الوحدات الجامعية بحدود الإعتمادات وسلامة إجراءات الصرف وقانونيتها، إلى نظام المحاسبة الإقتصادية والتى تعتمد على المقاييس والمعايير الإقتصادية والإجتماعية، والمحاسبة عن الكفاءة الإقتصادية التى تتمثل فى علاقة المدخلات بالمخرجات. – الإستفادة من التوجيه السليم للموارد المالية لتطوير العملية التعليمية وإقامة الدورات التدريبية وفقاً لأحدث الأساليب المتطورة. – تحديث المحتوى المعرفى والمعلوماتى للمقررات التعليمية والإستفادة من خبرات وكوادر أساتذة الجامعة فى هذا الشأن، ليتوافق مع متطلبات سوق العمل والنظم والاساليب التكنولوجية المُطبقة.
3	إستمرارية العمل بالإعتماد بشكل أساسي على الأساليب الورقية والدفترية حتى الأن؛ مما يترتب عليه مضاعفة أعباء العمل على الموظفين وهو الوضع القائم حالياً فى الجامعة	– الإستفادة الحقيقية من تطبيق نظام (GFMIS) بالإستغناء عن الدفاتر الورقية والوثائق اليدوية والسجلات التى تضاعف حجم العمل. – صدور قرارات أو كتب دورية بإلغاء أو تقنين الدفاتر الورقية المحاسبية لتطوير إدارة المالية العامة والتطبيق الشامل للمنظومة الرقابية.

	حيث يتم العمل على نظام (GFMIS) بالتوازي مع العمل يدوياً على النظام الدفتري، وبالتالى عدم تحقيق جودة الرقابة على المال العام فى جامعة الزقازيق.	– تطبيق النظام الرقمى المميكن (CGIS) Computerized Government Information System بالوحدات الحسابية فى الجامعة؛ وذلك للوصول الى وحدات حسابية نموذجية من خلال إستبدال الدورة المستندية والدفاتر الورقية بالدورة الإلكترونية بهدف الوصول الى (Paper Less).
4	إستمرار إعتماد أجهزة الرقابة الخارجية بشكل أساسي على الأساليب الورقية والدفترية حتى الأن، فضلاً عن انه الى الأن لا يوجد لغة توافقية بين النظام الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات والتقارير الناتجة عن نظم GFMIS.	– الإتصال الإلكترونى المباشر بين الأجهزة التنفيذية وأجهزة الرقابة؛ والذى بدوره يساعد الأجهزة الرقابية على تطبيق الرقابة الفعالة على المال العام، والمتابعة المركزية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وإكتشاف الأخطاء والإنحرافات فى وقت حدوثها. – الربط االمركزي بين الجهة الإدارية وجهاز الرقابة المركزية؛ وذلك بهدف الرقابة المباشرة على آداء وتصرفات هذه المؤسسة، سعياً إلى تعزيز حوكمة إجراءات المصروفات والإيرادات بالجامعة، وضماناً لأقصى درجات الدقة والحماية للعمليات المالية،وتحصيل حق الدولة والإستغلال الأمثل للمخصصات المالية .
5	ندرة الموارد البشرية القابلة للتأهيل في بعض الوحدات الحكومية بالجامعة، حيث أن الكوادر البشرية غير مؤهلة أو مهيأة للعمل على نظام (GFMIS) والإستفادة الحقيقية من الوسائل التقنية الحديثة مما يؤدى إلى عدم تحقيق جودة الخدمات المقدمة؛ حيث مازال لدي بعض من القائمين على تطبيق نظام (GFMIS) فى الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق الإعتقاد الكامل بأن استخدام الشيكات والدفاتر الورقية هو الأفضل والأكثر سهولة، وأن النظام مجرد تطبيق شكلي لا يحقق طفرات في نظام الرقابة الداخلية، وأنه ليس إلا تعقيد لإجراءات العمل، كما أنه يؤدى إلى زيادة الروتين فى الوضع الحالي فى العمل.	– تخصيص المنح والمخصصات الماليةالتي تدعم التدريب في الجامعة، وذلك للتدريب المستمر للقائمين على عمل هذا النظام والنظم الفرعية المكمله له. – تأهيل الكوادر البشرية للتعامل الإحترافي على النظم الحديثة فى إدارة المالية العامة ومنها نظام (GFMIS)، ونظام الدفع والتحصيل الإلكترونى، ونظام إعداد الموازنة؛ وذلك بالتعاون مع مراكز التطوير المهني بالجامعة والذى بدوره ينعكس على التأهيل المستمر للقائمين على النظام، وتنيمة المهارات والتأكد من تحقيق الإستفادة الحقيقية والكاملة من تلك النظم المتطورة. – التدريب العملي المستمر للإطلاع الدائم على التحديثات والتطورات ومتابعة المستجدات فى نظام (GFMIS) للتخلص من الروتين وتسهيل الإجراءات المختلفة وتحقيق الإستفادة الفعلية من كافة الوسائل التقنية. – إعتماد مقاييس للآداء الرقابى للقائمين على نظم GFMIS، لقياس الأداء الفعلى بها، والبحث المستمر

		عن أفضل آداء رقابى، للمحافظة على معايير تقنية متميزة، وممارسة التعلم والتدريب المستمر. – **تقييم وقياس مدى التقدم فى مستوى إنجاز المهام المالية والشئون الرقابية، وإستخدام هذه النتائج فى التتبع والتطوير المستمر وذلك للوصول الى جهاز حكومى رائد.** – **التقييم والتحفيز المستمر وتطبيق مبدأ الثواب العقاب، ومحاسبة الموظفين والمسئولين عن النتائج المحققة، وتوفير بيئة العمل المناسبة والملائمة.**

ثامناً: خطة الدراسة:

فى ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ما يلى:

الفصل الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

تحليل الدراسات السابقة

التعليق على الدراسات السابقة

الفصل الثانى: الإطار النظرى لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

مقدمة.

المبحث الأول: مفهوم ومكونات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

المبحث الثانى: نظم حوسبة إدارة المالالعام الحكومي فى مصر.

الفصل الثالث: تقييم تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى جامعة الزقازيق.

مقدمة.

المبحث الأول: علاقة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ونظم الدفع والتحصيل الإلكترونى الحكومى بمكونات نظام الرقابة المالية فى الوحدات الحسابية فى جامعة الزقازيق.

المبحث الثانى: تقييم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) والنظم الفرعية المكملة له فى جامعة الزقازيق

الفصل الرابع: دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى الرقابة على المال العام.

مقدمة.

المبحث الأول: تجارب بعض الدول التى شرعت فى تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

المبحث الثانى: الرقابة على المال العام بدعم منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية.

الفصل الخامس: مقترح إسترشادي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى جامعة الزقازيق.

النتائج والتوصيات

المراجع

الملاحق

الدراسات السابقة:

أهم الدراسات السابقة التى تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من زواياه المختلفة؛ وذلك بالشكل الذي يمكن معه الإسترشاد بها والإستفادة منها فى إتمام الدراسة الحالية، ومنها:

- **دراسة (محمد، 2017) " نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره فى الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء "**

استهدفت هذه الدراسة قياس مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) المقرر من قبل وزارة المالية لدعم الإصلاح المالى، ودوره فى تحقيق الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد المستشرى فى الجهاز الحكومى.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنهلا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نجاح تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد المنتشر فى الجهاز الادارى للدولة، بينما توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وتفعيل تطبيق موازنة البرامج والاداء، وان تطبيق نظام (GFMIS) يساهم بشكل فعال فى تشجيع الجهاز الحكومى على الأسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء لاعداد الموازنة العامة للدولة، لذا أوصت الدراسة بالتنسيق والتعاون بين وزارة المالية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتعظيم الاستفادة من تبادل المعلومات والبيانات، وزيادة اجراءات الرقابة على المال العام.

وترى الباحثة ان هذه الدراسة لم تشمل نظام الدفع الالكترونى (GPS) ونظام التحصيل الالكترونى (GPOS) وعلاقتهم المكملة لنظام GFMIS على الرغم من أهمية ذلك ودوره فى إحكام الرقابة المالية فى القطاع الحكومى، كما ان هذه الدراسة لم تعرض مكونات وتحليل تطبيق GFMIS وأقتصرت على الوظائف الخاصة به فى الوحدات الحسابية والموازنة، وركزت هذه الدراسة على موازنة البرامج والأداء بإعتبارها بديلاً عن موازنة البنود.

- **دراسة (العازمى، 2016) " أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية فى دولة الكويت "**

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (نظام المدفوعات والمقبوضات، نظام موازنة القطاع العام، نظام الاصول الثابتة، نظام المشتريات، نظام المخزون، ونظام إدارة النقدية) على جودة المعلومات المحاسبية الإلكترونية فى دولة الكويت.

وتوصلت هذه الدراسة الى ان الوزارت، والدوائر، والوحدات الحكومية فى الكويت تطبق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية، ويوجد تأثير إيجابى ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMISعلى جودة المعلومات المحاسبية الحكومية فى الكويت، كما أوضحت الدراسة دور النظام وأهميته فى عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتحسين جودة المعلومات المالية الحكومية.

وترى الباحثة انه كان من الأفضل قياس أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على خصائص جودة المعلومات المحاسبية كل خاصية على حده؛ وذلك لزيادة دقة القياس حيث ان عدم توافر اى خاصية من الخصائص تؤثر بالسلب على جودة المعلومات المحاسبية مما يعظم الاستفادة من قياس أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على جودة المعلومات المحاسبية.

- **دراسة (AL Murtada & Hamdan, 2016)**

"The Role of Government Financial Management Information System in Raisingthe Effectiveness of the Government Budgeting "

" دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى رفع فعالية الموازنة الحكومية "

استهدفت هذه الدراسة قياس دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى رفع فعالية إعداد الموازنات الحكومية فى مرحلة الإعداد، والإقرار، والتنفيذ، ومرحلة المتابعة والتقييم، حيث قام الباحثين بإتباع المنهج الوصفى التحليلى وإعداد وتطوير إستبانة لجميع الموظفين العاملين فى الأقسام المالية التى تطبق النظام فى الوزارات والدوائر الحكومية فى الأردن والبالغ عددهم (160).

وتوصلت هذه الدراسة الى انه يوجد دور دال إحصائيا لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) المطبق فى الوزاراتوالوحدات الحسابية الحكومية فى رفع فعالية إعداد الموازنات الحكومية فى جميع المراحل (خلال مرحلة الإعداد، والإقرار، والتنفيذ، ومرحلة المتابعة والتقييم)، حيث ان تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها دور إيجابى فى توفير المعلومات المالية الحكومية التى تتسم بالموثوقية والدقة فى الوقت المناسب مما يؤثر على تحسين كفاءة إدارة النفقات العامة والإيرادات، لذا أوصت الدراسة بضرورة تطوير تطبيق GFMIS لتحسين كفاءة إدارة الانفاق والايرادات العامة ودوره فى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، والحفاظ على الإستقرار الاقتصادى.

- **دراسة (السيد، 2015) " إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام فى مصر بدعم تكنولوجيا المعلومات "**

استهدفت هذه الدراسة إعادة صياغة النظام الرقابى فى مصر لتطويره وتفعيله ليقوم بتحقيق اهدافه وهى تحقيق الرقابة الشاملة على المال العام لتتضمن الرقابة على الآداء بالكفاءة والفاعلية بدلاً من الرقابة المالية فقط، ويأتى ذلك من خلال تحديد أهداف النظام الرقابى فى ظل المفهوم الشامل للرقابة، وتحديد مبررات إعادة الهندسة وعوامل نجاحها فى نظام الرقابة على المال العام، ودور تكنولوجيا المعلومات فى إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام ليشمل الرقابة على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، وتحديد مدى تأثير إعادة الهندسة على النظام الرقابى الحكومى المصرى طبقاً لمدخل التنمية المستدامة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات تدعم عملية إعادة الهندسة ذاتها كما تدعم تكنولوجيا المعلومات النظام الرقابى بعد إعادة هندسته من خلال دعمها للأداء فى النظام الرقابى من خلال المحاور الأتية:

- المحور الأول : بناء قواعد البيانات لمدخلات العملية الرقابية .
- المحور الثانى : المساهمة فى عمليات التشغيل لجميع العمليات الرقابية من بداية تحديد الهدف من العملية الرقابية، وإختيار العينة، وإنتهاءا بعملية إعداد التقرير الرقابى إلكترونياً .

وترى الباحثة ان إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام وسيلة لزيادة فعالية المعاملات المالية والعمليات الحسابية فى القطاع الحكومى؛ وذلك من خلال نظم تكنولوجيا المعلومات المتكاملة لتتوافق العمليات والاجراءات الحكومية مع تلك النظم الجديدة المتكاملة، وأن أحد تطبيقاتها هو نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، وهى نظم مخصصة للتطبيق فى القطاع الحكومى فقط، ومن هنا ترى الباحثة أن هناك حلقة مفقودة بين إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام وتطوير العمليات إلا وهى استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، وهوا ما سيتناوله الباحث فى الدراسة الحالية بالتطبيق على الوحدات الحسابية فى جامعة الزقازيق.

- **دراسة (جبريل، 2014) " أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الأداء الحكومى فى الأردن: دراسة ميدانية "**

استهدفت هذه الدراسة بيان أثر فاعلية تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية فى الوزارت والوحدات الحكومية من خلال المساهمة فى توفير معلومات تساعد على رقابة وتقييم أدائها الحكومى، ودوره فى الإرتقاء والتميز الحكومى فى الأردن وذلك من خلال تصميم استمارة استقصاء وتوزيعها على عدد من العاملين فى الوزارات والدوائر الحكومية المُطبقة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى الإردن.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على كفاءة الإدارة المالية، والموارد البشرية، والخدمات المقدمة للعملاء، كما ساهم النظام بشكل فعال فى اعداد التقارير المالية وتقدير الإنفاق الفعلى ، وتحقيق الشفافية للبيانات، وأسهم تطبيق نظام GFMIS فى الارتقاء بمستوى الرقابة الداخلية، وتوفير الوقت والجهد فى مراجعة مستندات الصرف، وأن تطبيق GFMIS أسهم فى تطوير أعداد الموازنة العامة للدولة بشكل فعال.

وترى الباحثة ان تميز الأداء الحكومى لن يتحقق إلا بأهتمام وزيادة وعى الإدارة بتطبيق GFMIS، ووجود نظام رقابة داخلية قوى، حتى تتمكن الإدارة من ضبط نفقاتها وإكتشاف الإنحرافات

قبل وقوعها والقدرة على تصحيحها ومعالجتها، وترى الباحثة انه لا يمكن زيادة فعالية الرقابة المالية وتطويرها إلا بتطوير البيئة المحاسبية ككل، ومقاومة التكنولوجيا من الموارد البشرية حيث تتوفر ثقافة تعليم الحاسب وتطبيقاتة الإلكترونية،وضرورة تطوير شبكة الأنترنت، وأعطاؤة السرعة المطلوبة، وأجهزة الحاسوب المستخدمة.

- **دراسة (الشبل، 2013) " أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة "**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر توفير نظام معلومات محاسبى حكومى موحد ومتكامل (GFMIS) لإدارة العمليات المالية لكافة الدوائر الحكومية و إنعكساته على أداء الموازنة العامة للدولة، ومعرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة فى مؤسسات الدولة على الرقابة المالية الممارسة من قبل مدققى ديوان المحاسبة الأردنى، ومعرفة تأثير الرقابة المالية المطبقة من قبل مدققى ديوان المحاسبة الأردنى فى تعزيز المساءلة والشفافية فى ظل نظم المعلومات المحاسبية.

وتوصلت هذه الدراسة الى أنه يوجد أثر إيجابى على الدقة فى تقديرات الموازنة العامة للدولة عند إستخدام نظام معلومات محاسبى حكومى موحد (GFMIS)، وذلك بسبب قلة نسب الانحراف بين تقديرات الموازنة، وان استخدام نظام معلومات محاسبى حكومى موحد (GFMIS) لا يؤثر على كفاءة الأداء المؤسسى فى إدارة المال العام وتفعيل الدور الرقابى للموازنة، وان استخدام نظام معلومات محاسبى حكومى موحد (GFMIS) لا يؤثر على على رفع كفاءة عمليات الرقابة المالية على المال العام، ولكنه يساهم فى توفير الجهد والوقت على الموظفين العاملين فى الأقسام المالية، لذا أوصت الدراسة بضرورة النظر فى تطوير أستخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) المطبق حالياً فى فى حكومة المملكة الأردنية الهاشيمية.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة ركزت على هدف واحد من أهداف الرقابة المالية وهو إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ولا تتطرق الدراسة الى أختبار وتقييم باقى أهداف الرقابة المالية، وأشارت الدراسة الى الكثير من مزايا نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وبعد الأطلاع على هذه المزايا اتضح للباحثة مدى مرونة نظام GFMIS حيث يتم تطبيقه وتعميمه طبقاً للظروف

والقوانين التى تخضع لها كل بلد على حده وحسب الأهداف والرؤى والخطط المستقبلية من قِبل السلطات العليا والقيادات التنفيذية فى البلاد.

- **(الدليل الموحد للرقابة المالية قبل الصرف على الإنفاق العام، 2014)**

تستهدف الحكومة المصرية الحفاظ على المال العام وإضفاء الشفافية على أعمال القطاع الحكومى، وذلك من خلال تطوير النظام المحاسبى الحكومى ودعمه بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بإعتباره أحدى برامج إصلاح إدارة المال العام، ويعمل هذا النظام على دعم عملية الرقابة المالية فى مصر بالتطبيق فى كافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة الخدمية والوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة، ويتم تطويع النظام حسب القواعد التى تلتزم بها تلك الجهات الإدارية فى تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتأشيرتها وتسجيل المعاملات المالية والعمليات المحاسبية التى تجريها وإستخراج الموقف المالى والإنتهاء من الحسابات الختامية لتلك الجهات الإدارية المختلفة.

- **دراسة (مكى، 2012) " نظم معلومات الأعمال – مدخل إستراتيجى**

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق المفهوم الشامل للرقابة وإستخدام الأساليب والنظم المتطورة لتحقيق جودة الرقابة المالية؛ وذلك فى ظل الإدراك التام للتغيرات التى حدثت فى مجال الرقابة، وتوافر الفكر الرقابى السليم، والإقتناع بقصور النظم الرقابية الحالية، حيث أنه فى ضوء تفعيل أدوات تكنولوجيا المعلومات فى عملية الرقابة لم تعد الرقابة المالية مجرد أكتشاف للإنحرافات والأخطاء، ولكن أصبحت رقابة ذاتية ووقائيةللعمليات المالية، والحد من الأخطاء، والتنبيه الفوري لحالات عدم الإلتزام بحدود الصرف النقدى والتجاوزات على مستوى كافة قطاعات الدولة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك مقومات أساسية لضمان فعالية نظام الرقابة المالية ومنها التطبيق الكامل لنظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الإستفادة الحقيقية من تلك النظم، والتحول إلى تطبيق المفهوم الشامل للرقابة على المال العام، وإقتناع العاملين بأن التطوير إجباري وإلزامى وليس أمر إختيارياً، والتحديد الواضح للمسئوليات والفصل بين الأدوار، وذلك لإمكانية تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومساءلة كل شخص عن آداء أعماله ومهامه.

التعليق على الدراسات السابقة

يلاحظ أن الدراسات السابقة مازالت محدودة فى هذا المجال ويوجد ندرة واضحة فى الدراسات التى تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأداة رئيسية لإصلاح الإدارة المالية فى القطاع الحكومى فى مصر – وخاصة جامعة الزقازيق - وعلى الرغم من أهمية ماتوصلت اليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات إلا أن أهم مايميز الدراسةمحل البحث مايلى:

1. تناول إطار نظرى تفصيلى عن تعريف ومكونات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، وأهمية النظام فى تحقيق الرقابة على الموارد العامة، وخطة تفعيل منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية ومراحل تنفيذه.
2. تناول أهم المقومات الرئيسية التى تساعد على تطبيق (GFMIS) بكفاءة وفاعلية.
3. تقييم التنفيذ الفعلى لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بجامعة الزقازيق وتفعيله لحوسبة الإدارة المالية الحكومية بالوحدات الحسابية.
4. إلقاء الضوء على ظهور مصطلحات جديدة داخل دورة العمل المحاسبية مثل التوقيع الإلكترونى، والدفع والنقود الإلكترونية والتقارير المالية الإكترونية الفورية.
5. وضع مقترح إسترشادي لإصلاح جوانب ضعف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وتطبيق المساءلة المالية الشهرية فى الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق.

النتائـــــــج

- يُعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) أحد روافد التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة فى حوسبة إدارة المال العام الحكومى، والذى ينعكس بدوره على جودة الخدمات الحكومية، والإستغلال الأمثل للموارد المالية المخصصة، إلا أن تطبيق نظام (GFMIS) ليس مرهوناً فقط بالأجهزة والجوانب التقنية؛ ولكنه يرتبط بالكثير من الجوانب المجتمعية كالإستيعاب والتأهيل الكافى لدى كافة المتعاملين مع جامعة الزقازيق.

- عدم توافر الرؤية الرقابية السليمة للعديد من القائمين على نظام (GFMIS)، والتقادم الفكرى والتكنولوجى فى مجالات الرقابة، والإعتقاد الخاطئ بأن نظام (GFMIS) مجرد نظام تطبيق شكلي لا يحقق طفرات في تطوير النظام الرقابى.
- ان إستمرار الوضع الحالى للأساليب الورقية والدفترية دون تطوير يترتب عليه مضاعفة أعباء العمل على الموظفين وهو الوضع القائم حالياً فى جامعة الزقازيق، حيث يتم العمل على نظام (GFMIS) بالتوازي مع العمل يدويًا على النظام الدفتري.
- القصور فى توصيل الفكر الرقابى السليم لكافة الأطراف المعنية والمتعاملين مع جامعة الزقازيق، ويمكن الإشارة إلى الهيكل الهرمى للعملاء والمستفيدين من نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى جامعة الزقازيق كما يلي: الأجهزة الرقابية المختلفة، الطلاب، الإدارة العليا للجامعة، المؤسسات والشركات المختلفة، أعضاء هيئة التدريس.
- عدم الإهتمام بقياس مدى التقدم فى مستوى إنجاز المهام الرقابية والمعاملات المالية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) والنظم المكمله له، والإستفادة من هذه النتائج وإستخدامها فى التطوير المستمر للوصول إلى جهاز حكومى رائد.
- عدم الإهتمام الكافى بدراسة إحتياجات وتوجهات المستفيدين بجامعة الزقازيق، وعدم تبنى مقترحاتهم ورغباتهم وردود أفعالهم تجاه تلك النظم المُطبقة، وإستخدام ذلك فى التحديث والتطوير.
- عدم توفر آلية تسمح للموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالوصول الى المعلومات التى تخص مستحقاتهم المالية وأى معلومات أضافية أخرى، وعدم إتاحة أرسال الاستفسارات الخاصة بهم، وتقديم الدعم والرد عليها بصورة مركزية وبشكل أفضل.
- عدم وجود لغة توافقية بين نظم (GFMIS) وأجهزة الرقابة الخارجية من حيث التقارير المقدمة، حيث مازال المفهوم التقليدى للأجهزة الرقابية المختلفة، والذى يعتمد على الرقابة المستندية والدفترية.
- هناك خطوات جديدة كل يوم فى مشروعات التحول الرقمي بوزارة المالية لرفع كفاءة الأداء المالى من خلال التوسع فى إستخدام "الحلول التكنولوجية" بالتزامن مع الإنتقال التدريجى إلى "مصر الرقمية" بإعتبارها أحد روافد التنمية الإقتصادية لتحسين مناخ الأعمال، وتحفيز المستثمرين

وتحسين إدارة المال العام، إلى جانب التوسع فى تقديم خدمات مميكنة للمواطنين خلال المرحلة المقبلة للتيسير عليهم وترسيخاً للشفافية والحيادية وتكافؤ الفرص بين جميع متلقى الخدمات الحكومية.

- قصور المحتوى المعرفى والمعلوماتى للمقررات التعليمية للتعليم الجامعى ومابعده من الدراسات العليا، وغياب آثرالسياسات الإصلاحية لوزارة المالية على المقررات الدراسية (المحاسبة الحكومية الالكترونية) بكليات التجارة.

التوصـــيات والمقتـــرحات

- وجود رؤية رقابية سليمة وتنمية وتطوير الفكر الرقابى، وأن يكون نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) قادراً على تقييم الآداء من خلال توفير المعلومات عن التنفيذ الفعلى لخطة التدفقات النقدية ومدى فاعليته، ومدى الإنحراف عنها وتحديد سبل مواجهة هذه الإنحرافات والمشاكل.
- تطبيق النظام الرقمى المميكن (CGIS) Computerized Government Information System لحوسبة دورة العمل بالوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق للوصول الى وحدات حسابية نموذجية من خلال الإنتقال من الدورة المستندية الورقية الى الدورة الإلكترونية بهدف الوصول الى "Paper Less".
- تطبيق برنامج ميكنة المديريات المالية والربط بين الإدارات الداخلية المختلفة بها؛ بحيث يتم برمجة الإدارات كل إدارة حسب طبيعة عملها والوظائف التى تقوم بها، والربط بين تلك الإدارات من حيث المراسلات الداخلية والوظائف ذات الطبيعة المشتركة، والربط الإلكترونى المركزى بين المديريات المالية على مستوى الجمهورية وقطاع الحسابات والمديريات المالية.
- تبنى إحتياجات وتوجهات المستفيدين بجامعة الزقازيق، ودراسة مقترحاتهم ورغباتهم ، والإهتمام بردود أفعالهم تجاه تلك النظم المُطبقة، وإستخدام ذلك فى التحديث والتطوير، وذلك لتلبية الإحتياجات المتطورة للعملاء، حيث أن حجر الأساس فى تصميم النظام هو البناء من وجهة نظر المستفيدين.

- توفير آلية تسمح للموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالوصول الى المعلومات التى تخص مستحقاتهم المالية وأى معلومات أضافية أخرى، وإتاحة أرسال الإستفسارات الخاصة بهم، وتقديم الدعم والرد عليها بصورة مركزية وبشكل أفضل، حيث أن الهدف المنشود من وراء التطوير هو تحقيق رضاء المواطنين عن مستوى الخدمة.
- إنشاء غرفة عمليات مخصصة فى جامعة الزقازيق لمتابعة نظم (GFMIS) وكافة التطورات وجميع المشاكل الطارئة بشكل مستمر وسريع فى كافة المصادر، ومتابعة المتغيرات والتحديثات الوارد حدوثها وإمكانية التصويب والتعديل فى تلك النظم، مع وضع العميل فى المقام الأول حيث انه الهدف المنشود من وراء أى تطوير تقوم به الدولة ومركز إهتمام الجامعة والمستفيد الحقيقى من تلك النظم.
- التخطيط المستقبلي لحفظ وصيانة الوثائق المرقمنة وإدارتها بطريقة كفئ بما يضمن عدم حدوث إختراق أمن المعلومات للمؤسسة، وإنشاء منظومة مركزية موحدة تضمن حوكمة إصدار وثائق الدولة من خلال التعاون مع **"مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية"** ووزارة المالية.
- الإهتمام بدراسة تجارب الجامعات فى تطوير منظومة التعليم مثل جامعة بورسعيد، وجامعة الأسكندرية، وعمل تحالفات مختلفة لتحديث المقررات الدراسية فى جامعة الزقازيق لتتضمن النظم والتطبيقات الحديثة فى المحاسبة الحكومية، مع متابعة التوجهات العالمية للمحتوي التعليمى والمعرفى للكليات المختلفة.
- ضرورة توفير البنية التحتية و تطوير الشبكات، حيث أن التحديث هدفه التطوير وليس التعطيل.
- إستمرار مسيرة تطوير العمل بقطاع الحسابات والمديريات المالية الذى يعد الذراع الرئيسية لوزارة المالية كقطاع رقابى لحوكمة إجراءات ما قبل الصرف وتطبيق المفهوم الشامل للرقابة، وجودة إستغلال الموارد المالية المخصصة فى تحقيق الأهداف المخططة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

الحنيطى، خالد محمد على، 2015، بعنوان " تقييم فاعلية النظام المحاسبى فى القطاع الحكومى الأردنى (GFMIS) وإمكانية تطويره " ، كلية الأقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الجرش.

الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية قبل الصرف على الإنفاق العام، 2014، قطاع الحسابات والمديريات المالية، وزارة المالية.

السقا، منذر، 2016، " تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها فى تحسين الأداء المالى وجودة المعلومات لوزارة المالية الفلسطينية "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

السيد، أبو زيد كامل السيد ، 2015 ، " تشخيص حالة الرقابة على المال العام في مصر " ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، الجزء الأول ، العدد الأول.

السيد، أبو زيد كامل السيد ، 2015 ،" إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام في مصر بدعم تكنولوجيا المعلومات " ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، الجزء الأول ، العدد الثاني.

الشبل، عبد الرحمن محمد حسن، 2013، بعنوان "أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة"، مجلة المنارة ، كلية التجارة ، جامعة آل البيت.

العازمى، أحمد على الفالح، 2016، " أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية فى دولة الكويت " ، كلية إدارة المال والأعمال ، جامعة أل البيت.

جبريل، جبريل فاروق، 2014، " أثر تطبيق إدارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الأداء المالى الحكومى فى الأردن "، " دراسة ميدانية "، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن.

محمد، محمد راضى عطية، 2017، " نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره فى الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية " مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

مكى، محمد فخرى، 2012، " نظم الأعمال – مدخل إسترتيجى "، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

مندور، ألفت على، 1994، " الجهاز الإدارى الحكومى والنظام المحاسبى الذى يحكمه، وإمكانية تطويره بجمهورية مصر العربية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد الثامن، العدد الرابع.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

Abdul K., and Mario P., (2009). A Critical Element of a Successful GovernmentFinancial Management InformationSystem (GFMIS) projecthttp://blog-pfm.imf.org, retrieved on 15/10/2015.

Abushamsieh. K , Hernandez, A & Rodriguez. D. (2013). " The transparency of government financial information systems in Arab countries " : evidence from Palestine**, journal of accounting-business and management**, Vol. 20, p. 99-112.

Al Murtada, Mohammad and Hamdan, Mohammad (2016), The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the Government Budgeting, **International Journal of Business and Social Science**, Vol. (7), No.(5).

Aminatu, M. (2015). The Impact of Integrated Financial Management System on Economic Development: The Case of Ghana.

Cerullo, M. V., & Cerullo, M. J. (2003). Impact os SAS No. 94 on computer audit techniques .**Information systems Control Journal**, Vol, 1.

Ibrahim, S. G., & Dauda, S. (2014). Globalization and the Emergence of Government Integrated Financial Management Information System (GIFMIS): The Nigeria's Experience, **Journal of Economics andInternational Business Research (JEIBR)**, Vol. (2), No. (3).

Petter, S. and Delone., W. Mclean, E (2008), "Measuring Information Systemssuccess: models, dimensions, measures, and interrelationships, **EuropeanJournal of Information Systems** Vol. (17).

Selfano, Odoyo.Peninah, Adero and Sarah, Chumba (2014). Integrated financial management information system and its effect on cash management,

Kenya, **International Journal of business and Social Science**, Vol. (5), No. (8).

http: //www.gfintergrity**.**

Abstract:

This study aimed to evaluate the government financial information management system (GFMIS) and its impact on government units at Zagazig University. The study population, which contributed to increasing the researcher's insight through evaluating and analyzing the availability of the basic ingredients necessary for the success of the system (Situation Estimation SWOT Analysis); This is done by collecting the largest amount of data and information in a detailed, deep and more accurate manner, as the researcher relied on the method of comprehensive enumeration of the study community, which was represented in the arithmetic units at the University of Zagazig, which numbered 16 units of account. The most important problems and obstacles facing the application of the GFMIS system, which led to its slow implementation, were identified, as well as the system's own capabilities; This is to develop the oversight system and achieve real full benefit from it, and facilitate the procedures necessary to perform public services efficiently and effectively while preserving public money.

The study also sheds light on the most important computerization systems for public money management and clarifies the impact of applying these systems on the development of control over public money, by addressing the objective and components of each system and the position of the actual implementation of the system. The study reached the guiding proposal for the application of the GFMIS system; Through this proposal, the required and applicable procedures and reforms will be presented to solve problems that hinder the efficiency and effectiveness of applying the system and achieving integration between all other financial systems.

The study recommended the need to pay attention to developing the dimensions of government financial information management systems (GFMIS) and its complementary sub-systems of electronic payment and collection systems (GPS & GPOS), with the development of supervisory thinking and the availability of sound supervisory vision, and thus improving the quality of the supervisory system.

Keywords: government financial information management system (GFMIS), electronic payment and collection systems GPS & GPOS, public money management (PFM), effectiveness of financial control, internal control system.